

التاريخ : ٢١ مارس ٢٠٠٧
الموافق :
إشارة : ٤٤٣٠٧

بإذاعة



وزارة المالية
Ministry of Finance

قرار إداري رقم (١٣٢) لسنة ٢٠٠٧
بشأن إعادة تنظيم وتحديد اختصاصات
قطاع شئون الميزانية العامة

١٠١١٥

وكيل وزارة المالية

- بعد الإطلاع على المرسوم الأميري الصادر في ١٢ أغسطس لسنة ١٩٨٦ في شأن وزارة المالية.
- وعلى القرار الوزاري رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي لوزارة المالية.
- وعلى القرار الوزاري رقم (٢١) لعام ١٩٩٣ بشأن إعادة تنظيم شئون الميزانية العامة.
- وعلى القرار الإداري رقم (٢٢٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد اختصاصات الإدارات والوحدات الإدارية التابعة للوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة.
- وعلى كتابي ديوان الخدمة المدنية رقم (٤٤٣٠٧) بتاريخ ١١/١١/٢٥ ٢٠٠٦ ورقم (١٠٨٩) بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٧ بشأن الموافقة على إعادة تنظيم قطاع الميزانية العامة.
- وبناء على اقتضيه مصلحة العمل.

- - - - -

يصادق وتسلم قطاع شئون الميزانية العامة على النحو التالي :

اولاً : إدارة ميزانيات وزارات الخدمات العامة والدفاع :

تضم مراقبة ميزانيات وزارات الخدمات العامة والدفاع وتتكون من الأقسام التالية:

- [١] قسم ميزانيات وزارات الأمن والعدالة.
- [٢] قسم ميزانيات الوزارات المالية.
- [٣] قسم ميزانيات وزارات الخدمات العامة.

التاريخ : _____
المرافق : _____
إشارة : _____



ثانيا: إدارة ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية:

تضم مراقبة ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتتكون من الأقسام التالية:

- [١] قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية.
- [٢] قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية.
- [٣] قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاقتصادية.

ثالثا: إدارة التخطيط المالي والمتابعة:

تضم مراقبة التخطيط المالي والمتابعة وتتكون من الأقسام التالية:

- [١] قسم التخطيط المالي.
- [٢] قسم متابعة الميزانية.
- [٣] قسم إصدارات قطاع الميزانية العامة.
- [٤] قسم التنسيق المالي والاقتصادي.

رابعا: إدارة ميزانيات الوحدات الملحقة:

تضم مراقبة ميزانيات الوحدات الملحقة وتتكون من الأقسام التالية:

- [١] قسم أول.
- [٢] قسم ثاني.

خامسا: إدارة ميزانيات المؤسسات المستقلة:

تضم مراقبة ميزانيات المؤسسات المستقلة وتتكون من الأقسام التالية:

- [١] قسم أول.
- [٢] قسم ثاني.



التاريخ : _____
المراسل : _____
إشارة : _____

مادة ثانية:

توزع اختصاصات قطاع شؤون الميزانية العامة على الإدارات والمراقبات والأقسام وذلك على النحو التالي :

أولاً:

إدارة ميزانيات وزارات الخدمات العامة والدفاع.

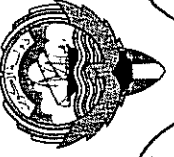
ثانياً:

إدارة ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

وتختص كل إدارة من الإدارتين بالأعمال التالية:

- [١] المساهمة في دراسة وإعداد التعايميم المالية المتعلقة بشؤون الميزانية العامة فيما يختص بالجهات الحكومية (الوزارات والإدارات الحكومية).
- [٢] متابعة تطبيق النظم المالية والتعايميم المتعلقة بها فيما يخص إعداد وتنفيذ الميزانية.
- [٣] توجيه الأجهزة المالية بالجهات المختصة لكل ما له علاقة بشرح وتفسير وحسن تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها.
- [٤] توفير البيانات المالية اللازمة لإدارة التخطيط المالي والمتابعة لإعداد الإطار العام لمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.
- [٥] إبلاغ الجهات المختصة عند إعداد تقديرات ميزانياتها بالجهات العليا الخاصة بتقديرات الميزانية.
- [٦] دراسة التقديرات المبدئية لميزانيات الجهات المختصة في ضوء أهدافها وهياكلها التنظيمية وخطط التنمية والأولويات المقررة والتوجهات العليا لتقديرات الميزانية وأجهزة التخطيط والرقابة وذلك مع الاسترشاد بالملاحظات الفنية لكل من ديوان الخدمة المدنية ووزارة التخطيط.
- [٧] عرض ما تسفر عنه دراسة التقديرات المبدئية على المستويات الإدارية الأعلى.

الوزارة المالية



وزارة المالية
Ministry of Finance

التاريخ :
المرافق :
إشارة :

[٨] إعداد التقديرات النهائية لميزانيات الجهات المختصة لجميع أبواب

المصروفات والإيرادات ومتابعتها مع الجهات المعنية حتى إصدار قانون ربط الميزانية.

[٩] إبلاغ الجهات المختصة بقانون ربط الميزانية بعد صدوره مصحوبا بالتعليمات والقواعد الخاصة بالتنفيذ للعمل بموجبها.

[١٠] متابعة تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية من خلال دراسة البيانات المالية الشهرية والربع سنوية والمذكرات الإيضاحية الواردة بشأنها من قبل تلك الجهات، إضافة إلى دراسة بعض الملاحظات أو الظواهر التي قد تتضح من خلال الحسابات الختامية لتلك الجهات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات، وبما يساهم في دراسة مشروعات ميزانية السنة المالية المقبلة.

[١١] دراسة الطلبات التي تتقدم بها الجهات المختصة لتعديل اعتمادات بعض أنواع وينود وبرامج ميزانياتها واتخاذ اللازم بشأنها والتأكد من إدخال التعديلات ضمن البيانات المالية الشهرية.

[١٢] بحث ودراسة الطلبات المالية التي ترد من الجهات الحكومية المختصة لتعزيز اعتمادات ميزانياتها سواء باعتمادات إضافية أو بالنقل من الاعتماد التكميلي واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

[١٣] دراسة استحداث برامج وينود وأنواع نمطية جديدة للإيرادات أو المصروفات بالتنسيق مع إدارة التخطيط المالي والتابعة.

[١٤] تحديد الميزانية النهائية لإجراء النقل بين أنواع وينود وبرامج الميزانية.

[١٥] وضع الشروط الواجب إتباعها للتعبئة لحساب الأمانات/مبالغ مخصص بها على أنواع بنود مصروفات الميزانية ودراسة الطلبات التي تتقدم بها الجهات المختصة بهذا الشأن واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

[١٦] دراسة طلبات الجهات التي تطلب استصدار قرارات عامة أو ترتب أعباء مالية على ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.



- [١٧] دراسة ما تسفر عنه تقارير الجهات الرقابية من ملاحظات على الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية المختصة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الميزانية.
- [١٨] إعداد الدراسات والأبحاث ذات الصلة بأعمال الإدارة.
- [١٩] المشاركة في الدورات التدريبية وإعداد وإلقاء المحاضرات التي تتعلق بإعداد وتقدير الميزانية ومتابعة تنفيذها لرفع كفاءة العاملين بالجهات الحكومية.
- [٢٠] المشاركة في اللجان والاجتماعات الرسمية الخاصة بدراسة تقارير ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية فيما له علاقة بتنفيذ الميزانية.
- [٢١] المساهمة في إعداد دراسات وأبحاث وتقارير عن تطوير أسلوب إعداد الميزانيات العامة والعمل على استخدام الأساليب الحديثة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- [٢٢] توفير البيانات اللازمة للإدارات المختصة بوزارة المالية لتطوير وتحديث الميزانيات والحسابات العامة ونظم وتكنولوجيا المعلومات.
- [٢٣] توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية لكل ما له علاقة بشرح وتفسير وكفاءة تطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة وفنا للقرارات والتعاميم والدراسات الصادرة بهذا الشأن وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
- [٢٤] المساهمة في البرامج التدريبية اللازمة لتطوير أداء الأجهزة المالية في الجهات الحكومية، واكتساب الخبرات فيما يتعلق بتطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة.
- [٢٥] توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية عند إعداد مشاريع ميزانياتها بأن تكون متوافقة مع برنامج عمل الحكومة والخطة الإنمائية للدولة.



التاريخ : _____
المرافق : _____
إشارة : _____

وتتكون كل إدارة من الإدارتان المشار إليهما من مراقبة واحدة وكل مراقبة تتكون

من ثلاثة أقسام وذلك على النحو التالي:

مراقبة ميزانيات وزارات الخدمات العامة والدفاع وتتكون من الأقسام التالية:

- ١ قسم ميزانيات وزارات الأمن والعدالة.
- ٢ قسم ميزانيات الوزارات المالية.
- ٣ قسم ميزانيات وزارات الخدمة العامة.

مراقبة ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتتكون من الأقسام التالية:

- ١ قسم ميزانيات وزارات الخدمات التعليمية والصحية.
- ٢ قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاجتماعية.
- ٣ قسم ميزانيات وزارات الخدمات الاقتصادية.

- ويكون للمراقبة التابعة لكل إدارة ذات اختصاصات الإدارة كما يكون لكل قسم من أقسام المراقبة ذات الاختصاصات المشار إليها وذلك بالنسبة لميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية التي يقوم القسم بإعداد تقديرات ميزانياتها.

ثالثاً: إدارة التخطيط المالي والمتابعة

وتختص بالأعمال التالية:

- ١ المساهمة في إعداد دراسات وأبحاث وتقارير عن الميزانيات العامة والتحليل المالي والاقتصادي والتننبؤ المالي وسبل تنمية الإيرادات وترشيد الإنفاق وتطوير النظم المالية المكاملة ونظم إعداد الميزانيات ومراقبة تنفيذها.
- ٢ إعداد دراسات بشأن تطوير بعض النصوص القانونية والقواعد والتعليمات المالية الجاري العمل بها ومراجعة مشروعات القوانين والمراسيم الحالية إلى الإدارة وإبداء الرأي بشأنها من الناحية المالية.

بالتاريخ

التاريخ :

المرافق :

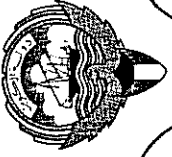
إشارة :



وزارة المالية Ministry of Finance

- [٣] إعداد الدراسات الفنية وإبداء الرأي بشأن الموضوعات المالية والاقتصادية المحلية والدولية التي تحال إلى الإدارة من الوكيل المساعد لشئون الميزانية العامة أو عن طريق إدارات شئون الميزانية العامة.
- [٤] المساهمة في البرامج التدريبية اللازمة لتطوير أداء الأجهزة المالية الحكومية ونقل الخبرات المكتسبة إلى عناصر العمل الجديدة بشئون الميزانية العامة بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
- [٥] إعداد التعاميم المالية التي تصدر عن قطاع شئون الميزانية العامة.
- [٦] إعداد الدراسات والبيانات المالية والاقتصادية والتقديرات الأولية للإيرادات والمصروفات اللازمة لتحديد الإطار العام لمشروع الميزانية وذلك وفقا لتوجيهات اللجنة العليا للميزانية.
- [٧] إعداد مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجداول الرئيسية والإيماعية والذكرة التفسيرية لمشروع الميزانية.
- [٨] إعداد بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية ومشروع الميزانية مع تحليل لأهداف المشروع.
- [٩] إعداد قواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- [١٠] إعداد التقارير الدورية لتابعة تنفيذ الميزانية.
- [١١] إعداد جداول الإنفاق العام والإيرادات العامة السنوية.
- [١٢] إعداد دراسات تخطيطية وإحصائية عن الميزانيات العامة والمالية العامة والبيانات اللازمة لصندوق النقد الدولي.
- [١٣] الإشراف على طباعة جميع إصدارات قطاع شئون الميزانية العامة والمراجعة الحسابية والفنية لها.
- [١٤] إعداد الكتب الدورية التي يتم بموجبها توزيع إصدارات قطاع شئون الميزانية العامة على الجهات المعنية.

التاريخ : _____
الموافق : _____
إشارة : _____



[١٥] متابعة إدراج وتحديث إصدارات قطاع شؤون الميزانية العامة بصفحة وزارة المالية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

[١٦] الإشراف على حفظ وتنظيم وترتيب وتصنيف الأرشيف والمكتبة الخاصة بقطاع شؤون الميزانية العامة.

[١٧] مباشرة كافة شؤون الطباعة والتصوير والسحب والتجليد والتوزيع لكافة إصدارات قطاع الميزانية العامة.

[١٨] تطوير وتحديث أسلوب حفظ واسترجاع المعلومات والوثائق والتقارير.

[١٩] المساهمة في إعداد دراسات وأبحاث وتقارير عن تطوير أسلوب إعداد الميزانيات العامة، والعمل على استخدام الأساليب الحديثة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

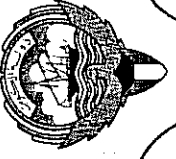
[٢٠] توفير البيانات اللازمة للإدارات المختصة بوزارة المالية لتطوير وتحديث الميزانيات والحسابات العامة ونظم وتكنولوجيا المعلومات.

[٢١] توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية لكل ما له علاقة بشرح وتفسير وكفاءة تطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة وفقا للقرارات والتعاميم والدراسات الصادرة بهذا الشأن وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

[٢٢] المساهمة في البرمج التدرجية اللازمة لتطوير أداء الأجهزة المالية في الجهات الحكومية، واكتساب الخبرات فيما يتعلق بتطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة.

[٢٣] المشاركة في إعداد الخطة الإنمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة والتنسيق مع الإدارات المختصة بشأن توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية عند إعداد مشاريع ميزانياتها بأن تكون متوافقة مع برنامج عمل الحكومة والخطة الإنمائية للدولة.

[٢٤] المساهمة في دراسة وتطوير شكل الميزانية وأسلوب إعدادها بما يتفق مع الاتجاهات الحديثة ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



التاريخ : _____
المرافق : _____
إشارة : _____

[٢٥] إعداد بيان عن الحالة المالية للدولة تطبيقاً لأحكام المادة (١٤٠) من الدستور.
[٢٦] العمل على تطبيق القرارات التي تصدر بشأن السياسات والأساليب الحديثة الاقتصادية والمالية العامة مثل عمليات التخصيص والأساليب والتوجهات الاقتصادية والمالية الأخرى.

وتتضمن إدارة التخطيط المالي والمتابعة مراقبة التخطيط المالي والمتابعة ويكون لمراقبة التخطيط المالي والمتابعة ذات اختصاصات الإدارة وتتكون من الأقسام التالية:

[١] قسم التخطيط المالي

ويختص بالأعمال التالية

- [١] إعداد وإصدار التعاميم المالية المتعلقة بشؤون الميزانية العامة فيما يختص بالجهات الحكومية بالتنسيق مع الإدارات والجهات الأخرى.
- [٢] المساهمة في دراسة وتطوير شكل الميزانية وأسلوب إعدادها بما يتفق مع الاتجاهات الحديثة ومتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- [٣] إعداد بيانات الإطار العام لمشروع الميزانية اللازمة لأعمال اللجنة العليا للميزانية بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
- [٤] إعداد دراسات تخطيطية وإحصاءات مالية خاصة بالميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحسابات الختامية والمساهمة في دراسة وبحث وسائل ترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات.
- [٥] المساهمة في الدراسات الفنية المتعلقة بنظام تخطيط الميزانية الآلي ومتابعة تنفيذه.
- [٦] الإشراف على تدريب العاملين في شؤون الميزانية العامة وإعداد خطة التدريب السنوية والبرامج التدريبية اللازمة لذلك.
- [٧] الاشتراك مع قسم متابعة الميزانية في الأعمال الآتية:
أ - إعداد الجدول الرئيسية والمذكورة أيضاً لمحروع الميزانية شاملة عرضاً تحليلياً لأهم أسباب الزيادة والنقص في تقديرات الميزانية.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : _____
الموافق : _____
إشارة : _____



ب- إعداد مشروع قانون ربط الميزانية والجداول المرافقة له.

ج- إعداد بيان وزير المالية عن مشروع الميزانية شاملا عرضا عاما للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلا لما يهدف إليه.

د- إعداد مخرج الميزانية باللغتين العربية والإنجليزية.

هـ- إعداد البيان الصحفي لوزير المالية عن مشروع الميزانية.

قسم متابعة الميزانية ٢

ويختص بالأعمال التالية:

[١] إعداد كشوف المتابعة الدورية للميزانية العامة للدولة.

[٢] إعداد جداول الإنفاق العام والإيرادات العامة التقديرية والفعالية لجميع الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة وفقا لميزانياتها وحساباتها الختامية.

[٣] إعداد بيان عن الحالة المالية للدولة تطبيقا لأحكام المادة (١٤٠) من الدستور وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

[٤] إعداد بيانات صندوق النقد الدولي وما يتطلبه ذلك من تحليل للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة والاجتماع السنوي مع أعضاء بعثة الصندوق.

[٥] إعداد الدليل العملي الموحد للحسابات ومتابعة التعديلات التي تجرى عليه بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

[٦] متابعة ما تسفر عنه تقارير الجهات الرقابية من ملاحظات على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة واتخاذ ما يلزم بشأنها فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ :
المرافق :
إشارة :



وزارة المالية
Ministry of Finance

[٧] الاشتراك مع قسم التخطيط المالي في الأعمال التي تتطلب ذلك والمبينة بالفقرة رقم (٦) ضمن اختصاصاته.

[٣] قسم إصدارات قطاع الميزانية العامة

ويختص بالأعمال التالية

- [١] الإشراف على طباعة جميع إصدارات قطاع شئون الميزانية العامة والمراجعة الحسابية والفنية لها.
- [٢] إعداد الكتب الدورية التي يتم بموجبها توزيع إصدارات قطاع شئون الميزانية العامة على الجهات المعنية.
- [٣] متابعة إدراج وتحديث إصدارات قطاع الميزانية العامة بصفحة وزارة المالية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- [٤] الإشراف على حفظ وتنظيم وترتيب وتصنيف الأرشيف والمكتبة الخاصة بقطاع شئون الميزانية العامة.
- [٥] مباشرة كافة شئون الطباعة والتصوير والسحب والتجليد والتوزيع لكافة إصدارات قطاع الميزانية العامة.
- [٦] تطوير وتحديث أسلوب حفظ واسترجاع المعلومات والوثائق والتقارير.

[٤] قسم التنسيق المالي والاقتصادي

ويختص بالأعمال التالية

- [١] إعداد دراسات وأبحاث وتقارير عن تطوير أسلوب إعداد الميزانيات العامة، والعمل على استخدام الأساليب الحديثة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- [٢] توفير البيانات اللازمة للإدارات المختصة بوزارة المالية لتطوير وتحديث الميزانيات والحسابات العامة ونظم وتكنولوجيا المعلومات.



التاريخ : _____
المرافق : _____
إشارة : _____

[٣] توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية لكل ما له علاقة بشرح وتفسير

وكفاءة تطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة وفقا للقرارات والتدابير والدراسات الصادرة بهذا الشأن وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

[٤] المساهمة في التدرج التدريجية اللازمة لتطوير أداء الأجهزة المالية في الجهات الحكومية، وإكتساب الخبرات فيما يتعلق بتطبيق الأساليب الحديثة لتبويب وإعداد الميزانيات العامة.

[٥] المشاركة في إعداد الخطة الإنمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة والتنسيق مع الإدارات المختصة بشأن توجيه الأجهزة المالية في الجهات الحكومية عند إعداد مشاريع ميزانياتها بأن تكون متوافقة مع برنامج عمل الحكومة والخطة الإنمائية للدولة.

[٦] إعداد الجانب الاقتصادي من بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية ومشروع الميزانية.

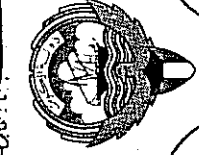
[٧] العمل على تطبيق القرارات التي تصدر بشأن السياسات والأساليب الحديثة الاقتصادية والمالية العامة مثل عمليات التخصيص والأساليب والتوجهات الاقتصادية والمالية الأخرى.

رابعاً : إدارة ميزانيات الهيئات الملحقة

وتختص بالأعمال التالية

[١] المساهمة في إعداد التعاميم المالية المتعلقة بشئون الميزانية العامة والخاصة بالجهات الحكومية.

[٢] توجيه الأجهزة المالية بالهيئات الملحقة لكل ما له علاقة بشرح وتفسير وحسن تطبيق القوانين والقرارات المنظمة لقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها.



التاريخ : _____
المرافق : _____
إشارة : _____

٣ تقدير التمويل المطلوب للهيئات المحقة لإعداد الإطار العام لمشروع ميزانية

الوزارات والإدارات الحكومية.

٤ إبلاغ الهيئات المحقة عند إعداد تقديرات ميزانياتها بالتوجهات العليا الخاصة

بتقديرات الميزانية.

٥ دراسة التقديرات المبدئية لميزانيات الهيئات المحقة شاملة جميع أبوابها.

٦ عرض ما تسفر عنه دراسة التقديرات المبدئية مع المستويات الإدارية الأعلى.

٧ إعداد التقديرات النهائية لميزانيات الهيئات المحقة ومتابعتها مع الجهات

المختصة حتى إصدار قانون ربط الميزانية.

٨ إبلاغ الهيئات المحقة بقوانين ربط ميزانياتها بعد صدورها مصحوبة

بالتعليمات والقواعد الخاصة بالتنفيذ للعمل بموجبها.

٩ متابعة تنفيذ ميزانيات الجهات المحقة من خلال دراسة البيانات المالية

الشهرية والربيع سنوية والمذكرات الإيضاحية الواردة بشأنها من قبل تلك

الجهات، إضافة إلى دراسة بعض الملاحظات أو الظواهر التي قد تتضح من

خلال الحسابات الختامية لتلك الجهات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات،

وبما يساهم في دراسة مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة، وبصفة خاصة ما

يلي:

أ- مقارنة لإيرادات المحقة بما هو مقدر بالميزانية وتحديد العوامل التي

أثرت في زيادتها أو نقصها.

ب- متابعة تخصيص الإيرادات واجبة التحصيل وبحيث أسباب تأخير أو عدم

تحصيلها.

ج- متابعة حالة الارتباط والصرف الفعلي على الأنواع والبنود والبرامج

وبيان الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة أو نقص استخدام اعتمادات

الميزانية خلال الفترة المنقضية من السنة المالية عن المعدل المتوقع

والتغيرات التي طرأت وأثرها على الأهداف التي رصدت الاعتمادات المالية

التاريخ : _____
المرافق : _____
إشارة : _____



- بالميزانية من أجل تحقيقها، والتحقق في جميع الحالات من أن الارتباط والصرف يتم في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية.
- د- دراسة تفاصيل المبالغ المقيدة على حساب عهد/مصرفات تحت تسويتها على أنواع بنود مصرفوفات الميزانية والتحقق من عدم استخدام هذا الحساب لتغطية التجاوز بالصرف.
- هـ- دراسة تفاصيل المبالغ المعلا لحساب الأمانات - مبالغ مخصوم بها على أنواع بنود مصروفات الميزانية لمتابعة استخدام الجهة لما سبق خصمه على الميزانية وإلقاء الضوء على الاحتياجات المالية المستقبلية.
- و- دراسة طبيعة الاعتمادات المستندية المفتوحة وبصفة خاصة في نهاية السنة المالية وأثرها على ما يتم خصمه على أنواع وبنود مصرفوفات الميزانية وعلاقة أرصدة الاعتمادات المستندية بتقديرات ميزانيات السنة المالية المقبلة.
- ١٠] دراسة الطلبات التي تتقدم بها الهيئات المحقة لتعديل اعتمادات بعض أنواع وبنود وبرامج ميزانياتها واتخاذ ما يلزم بشأنها والتأكد من إدخال التعديلات ضمن البيانات المالية الشهرية.
- ١١] بحث ودراسة الطلبات المالية التي ترد من الهيئات المحقة لتعزيز اعتمادات ميزانياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ١٢] دراسة استحداث برامج وبنود وأنواع نمطية جديدة للإيرادات والمصرفوفات بالتنسيق مع إدارة التخطيط المالي والمتابعة.
- ١٣] تحديد الموعد النهائي لإجراء النقل بين بنود وبرامج الميزانية.
- ١٤] متابعة تنفيذ القوانين والقرارات التي تؤثر على ميزانيات الهيئات المحقة.
- ١٥] وضع الشروط الواجب اتباعها للتعليق لحساب الأمانات/مبالغ مخصوم بها على أنواع بنود مصرفوفات الميزانية ودراسة الطلبات التي تتقدم بها الهيئات المحقة بهذا الخصوص واتخاذ ما يلزم بشأنها.



التاريخ :
الموافق :
إشارة :

[١٦] دراسة ما تسفر عنه تقارير الجهات الرقابية من ملاحظات على الحسابات

الختامية للهيئات الملحقة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الميزانية.

[١٧] إعداد دراسات وأبحاث تسهم في ترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات للهيئات

الملحقة وأية دراسات أو أبحاث أخرى تكلف الإدارة بها.

[١٨] التنسيق مع شؤون الحاسبة العامة - إدارة التوجيه والنظم بالجوانب الحاسوبية

والمالية للمستحقات التي قد تظهر أثناء تنفيذ الميزانية للوصول إلى الحلول

المناسبة بشأنها.

[١٩] المشاركة في اللجان والاجتماعات الرسمية الخاصة بدراسة تقديرات ميزانيات

الهيئات الملحقة وحساباتها الختامية وتقديم ما يلزم من ايضاحات ومعلومات

بهذا الخصوص وكذلك المشاركة في أية لجان أو اجتماعات في تلك الهيئات لبحث

أو دراسة أية موضوعات ذات صلة بأعمال الإدارة واختصاصاتها.

[٢٠] التنسيق مع شؤون الحاسبة العامة - إدارة التوجيه والنظم فيما يتعلق بإعداد

الحسابات الختامية وفقا للاختصاصات المشار إليها أعلاه.

وتتضمن إدارة مميزات الهيئات الملحقة مراقبة مميزات الهيئات الملحقة ويكون لها

ذات اختصاصات الإدارة تتكون من القسمين التاليين:

[١] قسم أول.

[٢] قسم ثاني.

ويكون لكل قسم من أقسام الرقابة ذات الاختصاصات المشار إليها وذلك بالنسبة

لميزانيات الهيئات الملحقة التي يقوم القسم بإعداد تقديرات ميزانياتها.

خامساً: إدارة مميزات المؤسسات المستقلة

وتختص بالأعمال التالية:

[١] المساهمة في إعداد التعاميم الخاصة بميزانيات المؤسسات المستقلة والمساهمة في

إعداد التعاميم الأخرى ذات الصلة بهذه الإدارة.



- [٢] توجيه الأجهزة المالية بالمؤسسات المستقلة لكل ما له علاقة بشرح وحسن تطبيق القوانين والقرارات المنظمة لقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها.
- [٣] دراسة النظام المالي والحاسبي لكل مؤسسة مستقلة ولوائجها واقتراح ما يلزم من تعديلات عليها قبل اتخاذ إجراءات اعتمادها من وزير المالية.
- [٤] المشاركة في إجان إعداد تقديرات الميزانية وغيرها من اللجان التي تشكل لدى المؤسسات المستقلة والمشاركة في إعداد الإطار العام لمشروع الميزانية بما يتفق مع التوجيهات العليا في هذا الشأن.
- [٥] دراسة تقديرات ميزانيات المؤسسات المستقلة واقتراح التقديرات النهائية لها.
- [٦] مناقشة مشروعات الميزانيات لدى جهات الاختصاص ومتابعة إصدارها والمشاركة في إعداد مجلد الميزانية.
- [٧] اخطار المؤسسات المستقلة بقوانين ربط ميزانياتها بعد صدورها مصحوبة بالتعليمات والتواعد الخاصة بالتنفيذ للعمل بموجبها.
- [٨] الرقابة على تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة من خلال دراسة تقارير المتابعة ربع السنوية ومخاطبتها كتابيا بشأن أي ملاحظات مالية قد تسفر عنها الدراسة.
- [٩] بحث ودراسة الطلبات المالية التي ترد من المؤسسات المستقلة لتعزيز اعتمادات ميزانياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- [١٠] دراسة مقترحات استحداث الأنواع والبنود الجديدة في الحسابات الخاصة بكل مؤسسة مستقلة.
- [١١] دراسة طلبات التعليق لحساب الأمانات (المصرفات المستحقة) وإصدار الكتب اللازمة بشأنها.
- [١٢] دراسة الحسابات الختامية للمؤسسات المستقلة ومخاطبة الجهات بشأن أي ملاحظات تسفر عن هذه الدراسة ومتابعة إجراءات التسويات اللازمة.
- [١٣] مناقشة الحسابات الختامية لدى جهات الاختصاص ومتابعتها حتى إقرارها.
- [١٤] دراسة ما تسفر عنه تقارير الجهات الرقابية من ملاحظات على الحسابات الختامية للمؤسسات المستقلة واتخاذ ما يلزم بشأنها.



التاريخ :
المرافق :
إشارة :

١٥ دراسة المشاكل الحاسوبية والفنية لدى المؤسسات المستقلة واقترح الحلول المناسبة لها.

١٦ متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ذات التأثير المباشر على ميزاتيات المؤسسات المستقلة وما قد تحتاجه من توجيه بشأن تنفيذ تلك القرارات وتضمينها تعميم وزارة المالية.

١٧ المساهمة في إعداد الدراسات والأبحاث والاحصاءات والاشتراك في اللجان وفرق العمل اللازمة لتطوير العمل بالإدارة.

١٨ المشاركة في الدورات التدريبية وإعداد وإلقاء المحاضرات التي تتعلق بأعمال الإدارة لرفع كفاءة العاملين في هذا المجال.

١٩ المساهمة في دراسة مشروعات وإنشاء المؤسسات ذات الميزاتيات المستقلة.

وتنضم إدارة ميزاتيات المؤسسات المستقلة مراقبة ميزاتيات المؤسسات المستقلة ويكون لها ذات اختصاصات الإدارة وتتكون من القسمين التاليين:

١ قسم أول.

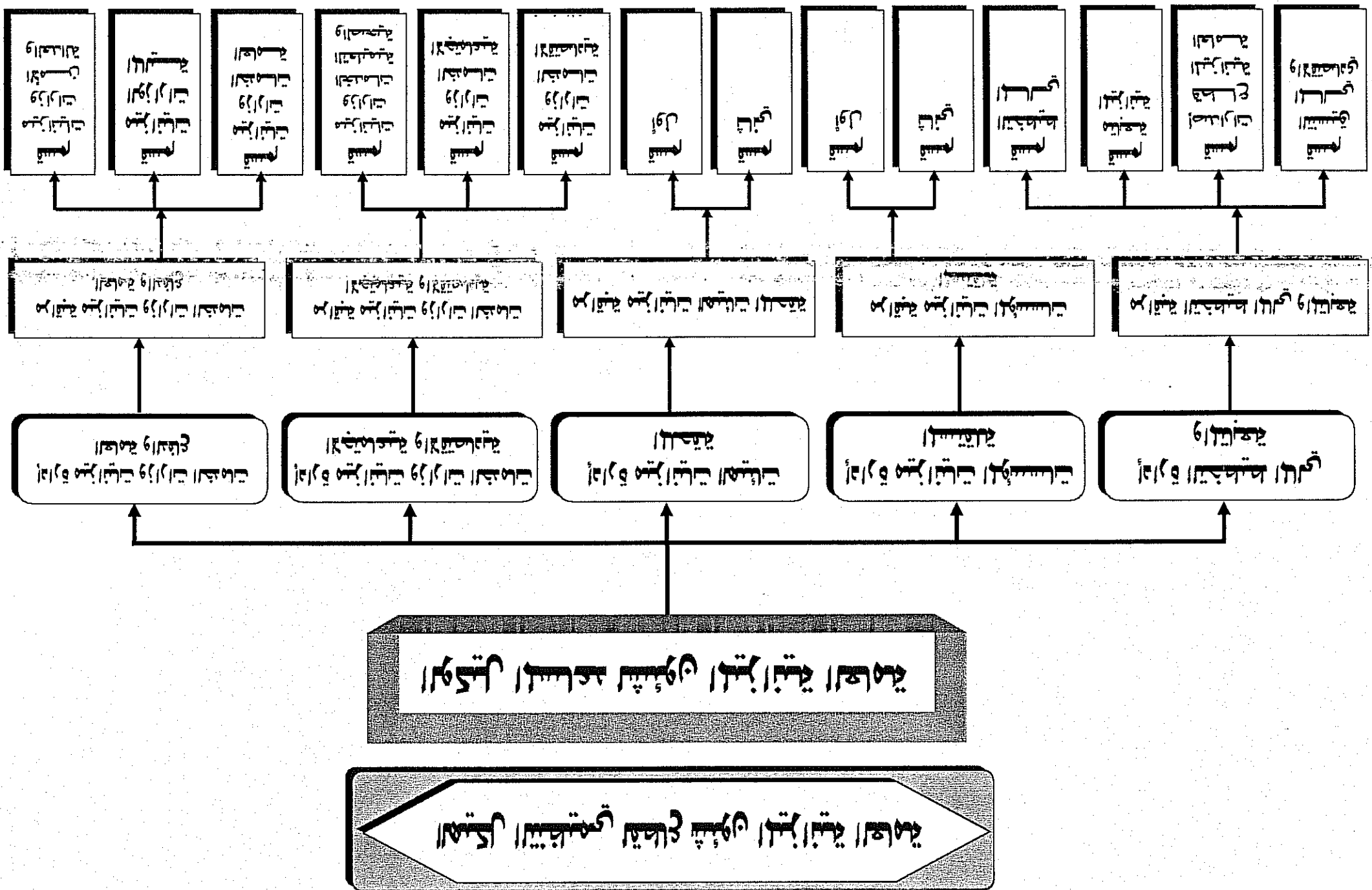
٢ قسم ثاني.

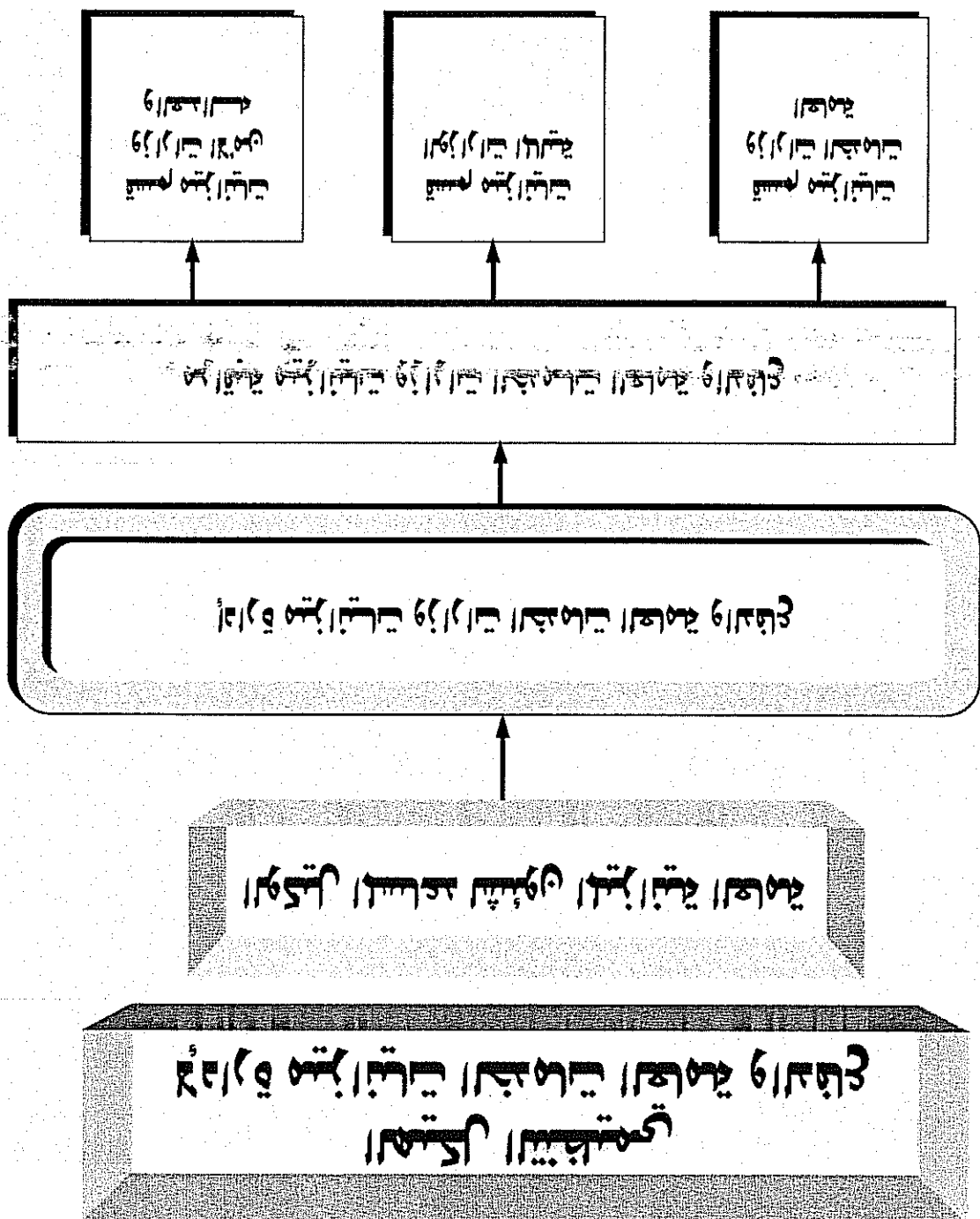
ويكون لكل قسم من أقسام المراقبة ذات الاختصاصات المشار إليها ، وذلك بالنسبة لميزاتيات المؤسسات المستقلة التي يقوم القسم بإعداد تقديرات ميزاتياتها.

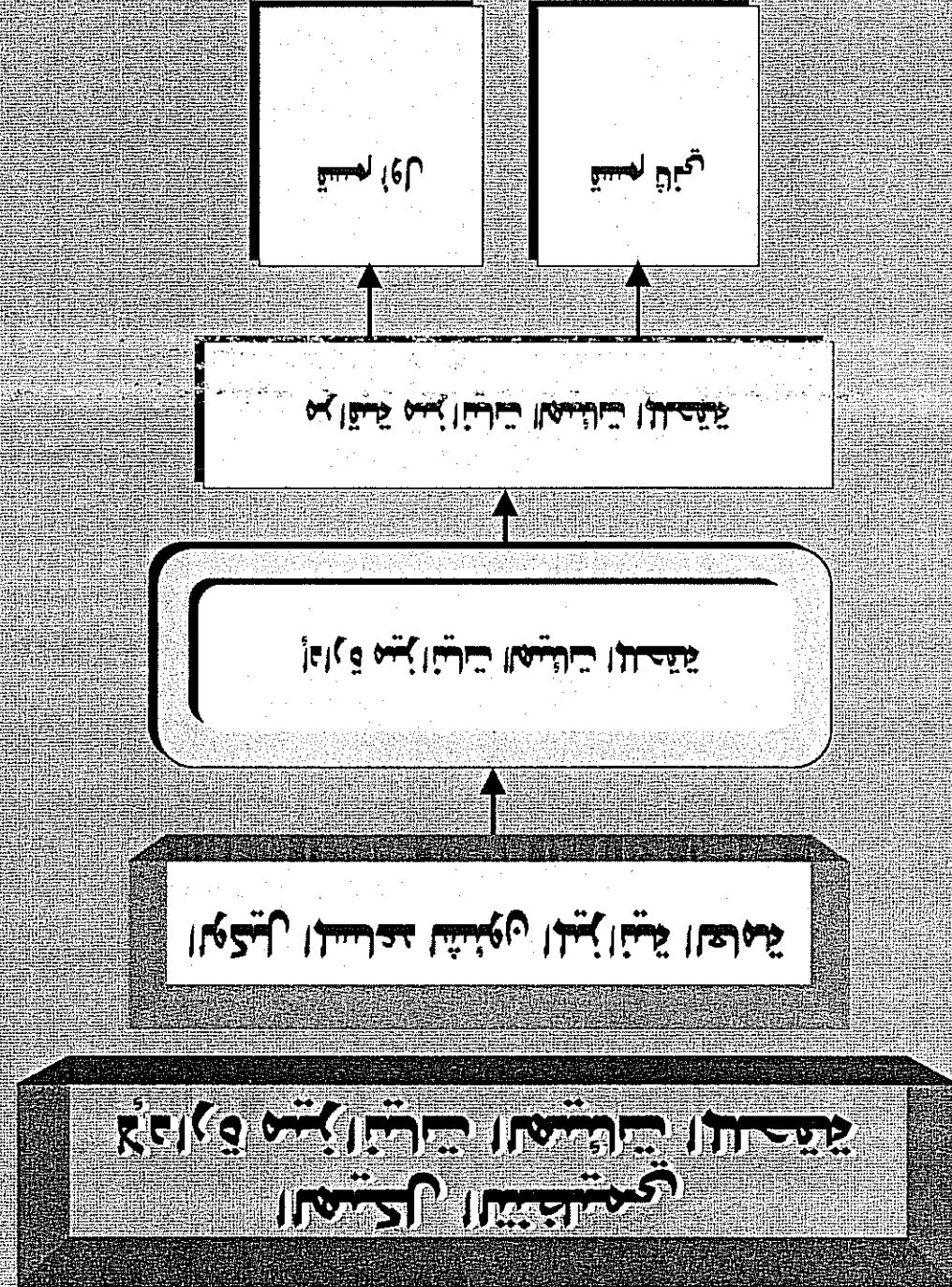
مادة ثالثة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار، وإلغاء كل ما يخالف أحكامه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

وكيل وزارة المالية

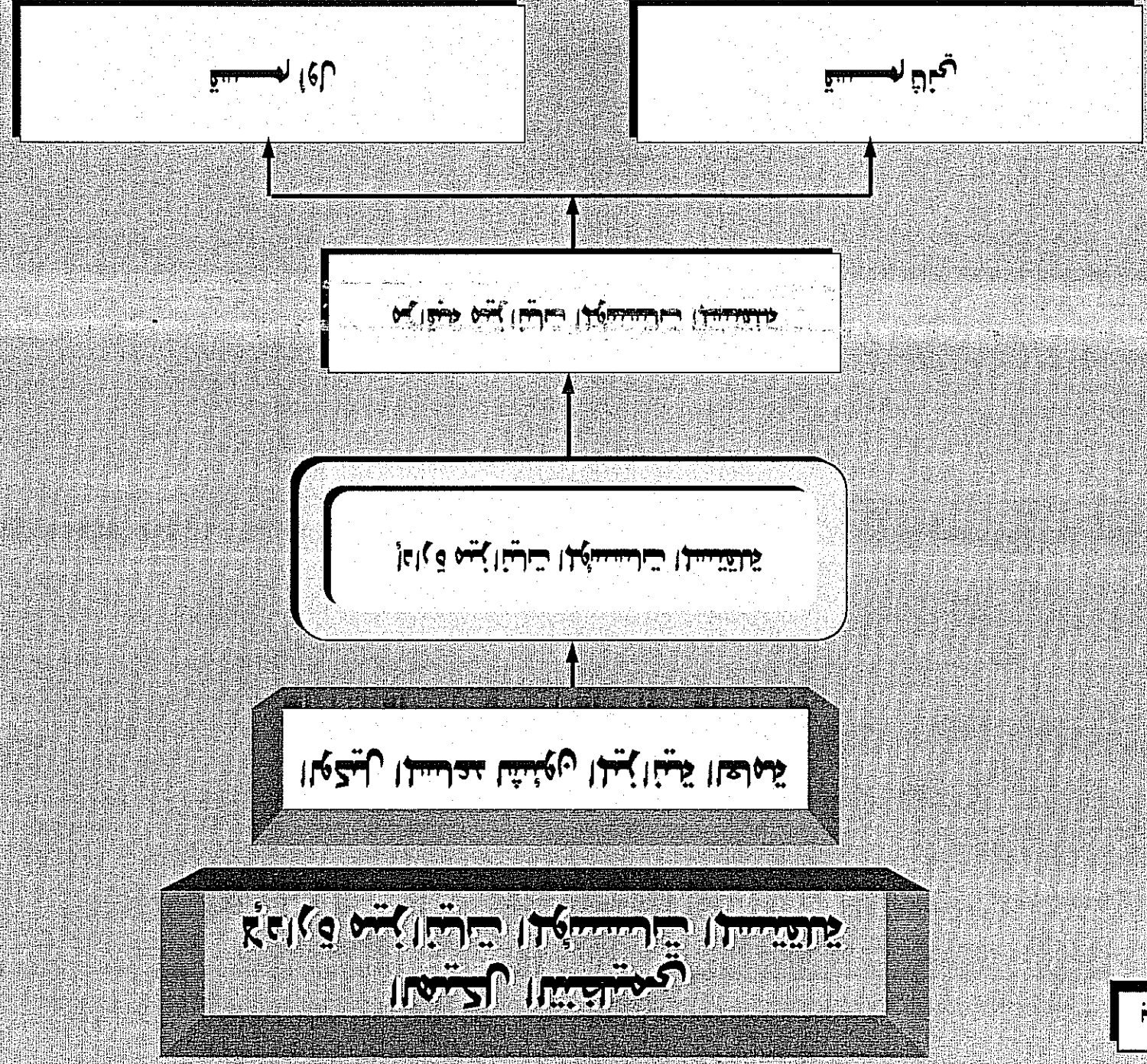
خليفة مساعده
وكيل وزارة المالية







١٩٩٨/١٢/١٥
تاريخ



١٩٩٨/١٢/١٥ هـ

